دور الشراكة الصينية في تنفيذ اجندة الاتحاد الافريقي ٢٠٦٣

أ/ أجلال محمد عبدالحليم، أ.د. محمود أبو العينين، د. محمود زكريا

أطلق القادة الافارقة "أجندة أفريقيا لعام ٢٠٦٣" وهى رؤية مستقبلية لافريقيا, حيث جاء ذلك في عام ٢٠١٣ أثناء الاحتفال بمرور خمسين عاما على تأسيس منظمة الوحدة الافريقية, وتسعى الاجندة إلى وضع رؤية مستقبلية لتنمية القارة الافريقية على مستوى كافة المجالات, وكان قد تم التشاور بشأنها بين جميع دول القارة إذ يريد الافارقة قارة قوية متكاملة ومزدهرة, مساوية بين مواطنيها, متعلمة ومنتجة, لها مكانة على الساحة العالمية, خاصة وأن القارة الافريقية تمتلك أكثر من ٩٠% من احتياطى الموارد في العالم, وبذلك تختزل الرؤية طموحات أفريقيا التي يريدها الافارقة في النمو الشامل والتنمية المستدامة, وفي قارة متكاملة اقتصاديا وموحدة سياسياً تتكون من دول ذات حكم رشيد, تنعم بالديمقراطية والعدالة وحقوق الانسان ولاعب عالمى فاعل ومؤثر, وفي قارة امنة مسالمة تختفى منها الصراعات والحروب الاهلية, تسكت فيها المدافع بحلول عام ٢٠٣٠.

وفيما يخص تفعيل الشراكات الاستراتيجية لأفريقيا من أجل تمويل أجندة ٢٠٦٣, فيتبين أن الاتحاد الأفريقي قد دخل في عدد من الشراكات الاستراتيجية لدعم عملية التنمية في أفريقيا, وتحديدا مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين والهند وجامعة الدول العربية وأمريكا الجنوبية وتركيا وكوريا وروسيا إضافة إلى مزيد من الطلبات المقدمة لإبرام الشراكة. وفي ضوء الشراكات الأجنبية مع أفريقيا, يتبين أن هناك أساساً متيناً لها, وخاصة الصينية منها, حيث أن الشراكة الأفريقية الصينية تعود إلى منتدى التعاون الصيني الأفريقي والذى هو عبارة عن منصة على المستوى الوزراي للتشاور والحوار بين الجانبين, وكان قد تم افتتاحه في أكتوبر من عام ٢٠٠٠ في بكين, وتعقد مؤتمرات التعاون الصيني الأفريقي كل ثلاث سنوات بالتناوب بين الصين ودولة افريقية. ومن ثم يمكن تناول دور الشراكة الصينية الأفريقية في تنفيذ أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: خطة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الصينية الأفريقية

المطلب الثالث: دور الشراكة الصينية الافريقية في تنفيذ أجندة ٢٠٦٣

خاتمة:

المطلب الأول: خطة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣

تتشكل أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ من سبعة تطلعات رئيسية عبرت عنها شعوب ودول القارة الأفريقية نحو الرغبة في تحقيق التنمية المستدامة وإحداث نقلة نوعية للقارة, اى أن هذه التطلعات مثلت خريطة الطريق للعمل الأفريقي المشترك خلال السنوات المقبلة. كذلك الحال تدرك القارة الأفريقية أنها تقع عند مفترق الطرق, وعليه فالقادة الأفارقة مصممون على التنمية الشاملة. وتشكل أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ طموحات ورؤية جماعية وخارطة طريق للسنوات الخمسين القادمة, وتسعي إلى تسريع الإجراءات في الجوانب المختلفة.

أولًا: تطلعات أجندة ٢٠٦٣:

أ. **التطلع نحو تحقيق الازدهار في أفريقيا على أساس النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة: لكى تصبح أفريقيا بحلول عام ٢٠٦٣, قارة يتشارك سكانها الرخاء, وتمتلك الأموال وتدير نموها وتحولها بنفسها, وبالتالي فالتطلع الأول للاجندة يركز على القضاء على الفقر, وتوفير فرص العمل, والضمان الاجتماعى, وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي في القارة الأفريقية, وتوسيع دائرة فرص الحصول على الخدمات الصحية الجيدة, ورفع مستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية, وإثراء الموارد الطبيعية لإفريقيا, من أجل تحويل الاقتصادات الأفريقية. كذلك تمكين الدول الأفريقية من إطعام نفسها عن طريق تحويل جذري للزراعة الأفريقية, بالاضافة إلى وضع إجراءات لإدارة مستدامة للتنوع البيولوجي الغني, والغابات والأراضي والمياه في أفريقيا وأستخدام تدابير التكيف أساساً لمعالجة التغيرات المناخية.[١]**

ب. **التطلع نحو قارة متكاملة ومتحدة سياسياً على مثل الوحدة الأفريقية الشاملة ورؤية نهضة أفريقيا: لكى تنهض أفريقيا بحلول عام ٢٠٦٣ كقارة متحدة, وقوية, وذات سيادة, ومستقلة, ومعتمدة على ذاتها وتحقق تكاملاً اقتصادياً وسياسياً كاملاً.[٢]**

ت. **التطلع نحو تحقيق قارة تتمتع بالحكم الرشيد, والديمقراطية, واحترام حقوق الإنسان, وسيادة القانون: وذلك لكى تكون القارة الافريقية بحلول عام ٢٠٦٣ قد خضعت لتعميق ثقافة الحكم الرشيد, والقيم الديمقراطية, والمساواة بين الجنسين, واحترام حقوق الإنسان, والعدالة وسيادة القانون.[٣]**

---

١ الاتحاد الأفريقي, **أجندة ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريدها: الإطار الاستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة**, (اديس أبابا: خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤-٢٠٢٣, الاتحاد الافريقي, سبتمبر ٢٠١٥).ص ص ٥٧.

2 African Union Commission, **All Africa Conference of Churches (AACC) Team, African Agenda 2063 "The Africa We Want"**, (Nairobi: Desmond Tutu Conference Centre, 2014). P. 24.

3 **Idem**.

ث. التطلع نحو قارة مسالمة وامنة: اى تحقيق قارة أفريقية يعمها السلام والأمان, وأن تكون قارة خالية من النزاعات ويسودها الوئام والتفاهم بين المجتمعات على مستوى القاعدة الشعبية, بالإضافة إلى التصدي للتهديدات الناشئة المتعلقة بالسلم والأمن الأفريقي.[١]

ج. التطلع نحو قارة أفريقية ذات هوية ثقافية, وتراث وقيم وأخلاق مشتركة: بإعتبارها مهد الحضارة الإنسانية ولديها تراث ثقافي ساهم مساهمة هائلة في التقدم الإنساني, ولذا سيتم الترويج للهوية الثقافية والقيم والأخلاق الأفريقية وتعزيزها باعتبارها عاملاً جوهرياً في عودة ظهور أفريقيا على الساحة العالمية خلال العقد الثاني من الألفية الجديدة.[٢]

ح. التطلع نحو قارة أفريقية ذات تنمية تقودها الشعوب, وتعتمد على إمكانيات الشعب الأفريقي, وخاصة نسائه وشبابه, وتراعي أطفالها: وذلك لكى تصبح القارة الأفريقية بحلول عام ٢٠٦٣ قارة يشارك فيها جميع المواطنيين في اتخاذ القرارات المتعلقة بكافة جوانب التنمية, بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية. وتصبح أفريقيا قارة لا يهمش فيها أى طفل أو امرأة أو رجل.[٣]

خ. التطلع نحو قارة أفريقية تجسد طرفاً فاعلاً وشريكاً عالمياً قوياً ومتحداً ومرناً ومؤثراً: اى عودة أفريقيا لتلعب دوراً كبيراً في الشؤون العالمية. وذلك من خلال تحسين شراكات أفريقيا, وتحسين مكانة القارة في النظام العالمي (مجلس الأمن الدولي, المؤسسات المالية, المشاعات العالمية مثل الفضاء الخارجي).[٤]

ثانيًا: الابعاد السياسية للأجندة:

ستصبح القيم والثقافة الديمقراطية, بحلول عام ٢٠٦٣ كما هى مكرسة في المنظومة الأفريقية للحكم, راسخة القدم في كافة أنحاء القارة الأفريقية, كذلك سوف تكون القاعدة في الانتخابات هى كونها تتسم بالحرية والشفافية والنزاهة وأن تكون عادلة وذات مصداقية كبيرة, وسيشعر المواطنيين بنسبة ٧ من كل ١٠ أشخاص بأن العمليات والمؤسسات الديمقراطية خاضعة للمساءلة وذات جدوى. كما سيكون الالتزام بالإجراءات القانونية وحقوق كافة المواطنين واحترام أحكام القانون جزءاً من الثقافة السياسية والاجتماعية, أيضا سوف يشعر على الاقل ٧٠% من جميع المواطنيين أن المؤسسات الحاكمة لديهم هى مؤسسات تتمتع بالكفاءة, وأن القضاء نزية ومحايد ويتمتع بالاستقلالية التامة. كذلك يعترف بأن ملاءمة التشريعات هى أحد المحاور الأساسية للعملية الديمقراطية. ومن جهة أخرى, من المفترض أن تكون جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد

---

1 **Idem**.

٢ الاتحاد الأفريقي, **مرجع سبق ذكره**, ص ٥٨.

3 African Union Commission, **Loc. Cit**.

٤ الاتحاد الأفريقي, **مرجع سبق ذكره**, ص ٥٩.

انضمت الالية الأفريقية لمراجعة النظراء التي سينعكس تأثيرها في تصورات ورؤى المواطنين في مختلف مقاييس الحكم القارية.[١]

ثالثًا: أهداف أجندة أفريقيا٢٠٦٣:

وبناء على ما سبق, بجانب القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي, فقد تم وضع الاعلان الرسمي للذكري الخمسين, والتطلعات السبعة, والخطط الوطنية, بجانب الأطر الإقليمية والقارية, وتم استخلاص أهداف محددة, وحددت أجهزة سياسات الاتحاد الأفريقي بعض المشاريع الرائدة التي ينبغي إيلاء الأولوية لها عند تنفيذ أجندة ٢٠٦٣, وتم إدراجها على النحو التالي:[٢]

أ. الشبكة الأفريقية المتكاملة عالية السرعة: والتي ترمي إلى الربط بين جميع العواصم والمراكز التجارية الأفريقية من خلال قطار أفريقيا عالي السرعة من أجل تسهيل حركة السلع, وخدمات عوامل الإنتاج والأشخاص, وكذلك تخفيف ازدحام النقل في النظم الحالية والمستقبلية.

ب. الاستراتيجية الأفريقية للسلع الاساسية: والتي تشمل تطوير استراتيجية أفريقية للسلع الأساسية, بناء على أفضل الممارسات, ليؤدى ذلك إلى استعادة أفريقيا السيطرة على تسعير السلع الأساسية التي هي المنتج المسيطر لها, والتصدي لتقلبات الأسعار والعملات في تجارة تلك السلع الأساسية, وتطوير سلاسل القيمة من خلال إضافة القيمة في مختلف مراحل عملية الاستخراج, وفي نهاية المطاف تحويل الاقتصادات الأفريقية من مصدرة للمنتجات الأولية إلى مصدرة للسلع شبه المجهزة والمجهزة.

ت. إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية: والتي تهدف إلى تسريع وتيرة نمو التجارة الأفريقية البينية واستخدام التجارة بفعالية أكبر باعتبارها محركاً للنمو والتنمية المستدامة, وذلك من خلال زيادة حجم التجارة الأفريقية البينية بمقدار المثلين بحلول عام ٢٠٢٢ وتعزيز صوت أفريقيا الموحد وحيز السياسات في مفاوضات التجارة العالمية وإنشاء مؤسسات مالية وفق أطر زمنية متفق عليها: بنك الاستثمار الأفريقي, سوق الأوراق المالية "البورصة" الأفريقية (٢٠١٦), صندوق النقد الأفريقي (٢٠١٨) والبنك المركزي الأفريقي (٢٠٢٨).

---

1 African Union, **Agenda 2063 the Africa We Want A Shared Strategic Framework for Inclusive Growth and Sustainable Development: First Ten-Year Implementation Plan 2014 – 2023** (Addis Ababa: African Union, September 2015). Pp. 44 – 45.

٢ شوقي صلاح, "افريقيا التي نريد.. افريقيا ٢٠٦٣.. أهم ملامح الخطط والبرامج", (القاهرة: قراءات افريقية, ٢١ مارس ٢٠١٩), على الرابط التالي:

https://www.qiraatafrican.com/home/new/

ث. الجامعة الإلكترونية الأفريقية: والتي تهدف إلى التعجيل بتنمية رأس المال البشري, والعلم والتكنولوجيا والابتكار من خلال زيادة إمكانية الحصول على التعليم العالي والتعليم المستمر في أفريقيا من خلال الاستفادة من الثورة الرقمية والمعرفة العالمية, والوصول إلى أعداد كبيرة من الطلاب والمهنيين في مواقع متعددة في وقت واحد من خلال تطوير مناهج قيمة وعالية الجودة ولضمان إمكانية وصول الطالب المحتمل إلى الجامعة من أي مكان في العالم وفي أي وقت (٢٤ ساعة في اليوم, ٧ أيام في الأسبوع).

ج. جواز السفر الأفريقي وحرية حركة الأفراد: يمثل جواز السفر الأفريقي المواحد وحرية حركة الأفراد أحد أعمدة التكامل الأفريقي والنمو المعجل للتجارة بين البلدان الأفريقية. ويهدف هذا البرنامج إلى تحويل قوانين أفريقيا, التي لا تزال مقيدة لحركة الأفراد بصفة عامة على الرغم من الالتزامات السياسية, من أجل إسقاط الحدود عن طريق إزالة المتطلبات الخاصة بالتأشيرات, وتعزيز إصدار الدول الأعضاء تأشيرة موحدة وفي نهاية المطاف جواز سفر أفريقي واحدة لكفالة حرية حركة جميع مواطني أفريقيا في جميع البلدان الأفريقية.

ح. إسكات المدافع بحلول عام ٢٠٢٠: تعهد اجتماع رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بمناسبة اليوبيل الذهبي لذكري تأسيس منظمة الوحدة الأفريقية بعدم ترك "الجيل القادم من الأفريقيين يرث عبء النزاعات" وبأن تضع جميع الحروب في أفريقيا أوزارها بحلول عام ٢٠٢٠ وبتحقيق السلم لجميع الشعوب الأفريقية وتخليص القارة من الحروب, وإنهاء النزاعات بين وداخل المجتمعات, وانتهاكات حقوق الانسان, والكوارث الإنسانية والنزاعات العنيفة, ومكافحة أعمال الإبادة الجماعية.

خ. تنفيذ مشروع سد انجا العظيم: إن التنمية المثلى لسد انجا سوف تسمح بتوليد كهرباء بمقدار ٤٣٢٠٠ ميجاوات (برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا) لدعم محطات الكهرباء الإقليمية الموجودة حالياً وما يرتبط بها من خدمات, بغية الانتقال بأفريقيا من المصادر التقليدية إلى المصادر الحديثة للطاقة مع ضمان وصول جميع الأفريقيين إلى الكهرباء النظيفة بأسعار معقولة.

د. إنشاء منبر تشاوري سنوي للحوار حول السياسات: يهدف ذلك إلى الجمع بين القيادات السياسية الأفريقية, والقطاع الخاص, والأوساط الأكاديمية, والمجتمع المدني, والنساء, والشباب, ووسائل الإعلام, وكذلك القيادات المجتمعية والدينية, مرة واحدة في السنة, من أجل مناقشة التطورات والقيود والتدابير اللازم اتخاذها لتحقيق أجندة ٢٠٦٣.

ذ. سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي: يهدف ذلك إلى توفير سوق أفريقية موحدة للنقل الجوي لتسهيل النقل الجوي في القارة الأفريقية.

ر. الفضاء الخارجي: وتهدف الاستراتيجية الأفريقية للفضاء الخارجي إلى تعزيز استخدام أفريقيا للفضاء الخارجي من أجل تقوية ودعم تنميتها. ولا جدال في أن الفضاء الخارجي له أهميته الكبرى في تنمية أفريقيا في جميع المجالات: الزراعة, إدارة الكوارث, الاستشعار عن بعد, الخدمات المصرفية والمالية, التنبؤات المناخية وكذلك فيما يتعلق بالدفاع والأمن. إن وصول أفريقيا إلى منتجات تكنولوجيا الفضاء لم يعد يمثل شكلاً من أشكال الترفية. وهناك ضرورة للتعجيل بالوصول إلى هذه التكنولوجيات والمنتجات. ولا شك أن التطورات الجديدة في مجال تكنولوجيا الأقمار الصناعية يجعل هذه الأخيرة أكثر إتاحة أمام البلدان الأفريقية. وننوه في هذا الصدد بأن اجتماع برازفيل حول تكنولوجيا الفضاء الجوي أكد على الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات ملائمة بغية تطوير السوق الإقليمية لمنتجات الفضاء في أفريقيا.

ز. الجامعة الافتراضية الأفريقية: يهدف ذلك إلى استخدام التكنولوجيا لتدريب الأفريقيين وتقديم التعليم فوق الثانوي على نطاق واسع, ويذكر أن القطاع الجامعي ومجتمع المثقفين يلعب دوراً حيوياً في ذلك.

س. تأسيس المؤسسات المالية القارية: يهدف ذلك إلى تسريع وتيرة التكامل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة الأفريقية, باعتبارها مؤسسات هامة من حيث تعبئة الموارد وإدارة القطاع المالي.

المطلب الثاني: أبعاد الشراكة الصينية الأفريقية

إن العلاقات الصينية الأفريقية تتمتع بشراكة يتضمنها أبعاد مختلفة ومتعددة, فمنها البعد السياسي والامنى غير أننا في هذا الصدد سوف نقوم بالتركيز على البعد الاقتصادي نظراً لكونه أهم أبعاد هذه الشراكة.

<u>أولًا: المساعدات المالية والتنموية وطبيعة الشراكة والتعاون:</u>

حظيت القارة الأفريقية بالنسبة الأكبر من المساعدات الصينية بنوعيها التنموي والمالي وهذا ما عزز الوجود الصيني وتوسعه في القارة, وتقسم هذه المساعدات إلى أنواع متعددة منها المعونة المشروطة والقروض والهبات, بجانب الاليات الجديدة مثل الضمانات الحكومية للاستثمار في عدد من القطاعات, وهو ما جعل الصين شريكاً لأفريقيا, وتنظر الصين إلى المساعدات التي تقدمها لأفريقيا على أنها وسيلة لتحقيق مكاسب اقتصادية وهو ما جعلها تطبع سياساتها الرسمية تجاه القارة السمراء بهذا الطابع منذ بداية ثمانينيات القرن المنصرم, فالهداية العينية وبناء المرافق الخاصة وإرسال فرق تقنية لإدارة هذه المرافق, وبناء القصور الرئاسية والملاعب والمكاتب, والخلط ما

بين التعاون والمعونة, والطابع الغير الشفاف لمساعداتها الخارجية وثنائية هذه المساعدات وارتباطها باستخدام الشركات والمستلزمات الصينية كلها تعد سمات المساعدات الخارجية الصينية.(١)

هذا وتنتهج الصين طرقا ذكية لضمان استثماراتها في الدول الأفريقية والحفاظ على الشراكة المتميزة معها, وذلك من خلال مساعداتها المالية والتنموية, إذ توضع هذه الأموال في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم وضع قائمة بمشاريع البنية التحتية المطلوبة وبعد أن تحصل الشركات الصينية على عقود بناء هذه المشاريع يتم تحويل هذه الأموال إلى حسابات هذه الشركات وتوفر هذه الطريقة ثلاث أمور رئيسية ألا وهى: ضمان بناء هذه المشاريع, وعدم ضياع هذه الأموال عبر سرقتها من قبل المسؤولين الفاسدين وحصول الصين على سمعة جيدة لدى الشعوب الافريقية ومسؤوليها, وقد تنامت المساعدات التي تقدمها الصين في افريقيا ومن ضمنها قروض بشكل كبير, إذ ارتفعت من ٨٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ١٠ مليار دولار أمريكي في المدة ما بين ٢٠٠٩ – ٢٠١٢.(٢)

كما تشترك وزارات ومؤسسات ودوائر صينية في تقديم مساعدات لافريقيا كل حسب دوره, وتعد ذات طابع مؤسسي رسمي كما تشمل هذه المساعدات نموذجا ملائماً لاقتصاديات افريقيا لاعتبارات كثيرة, أهمها امتلاك الصين خبرة واسعة في مجال التنمية, كما تتسم مشروعاتها بالجودة النسبية والتكاليف المنخفضة وهو ما يناسب بطبيعة الحال الدول الافريقية والتي لا يمكنها تحمل نفقات تنموية عالية.(٣)

كذلك الحال فيجسد التعاون الصيني الافريقي أبرز المعانى في الدبلوماسية متعددة الأطراف المسماة منتدى التعاون الصيني – الافريقي (FOCAC) والذى تم تأسيسه في عام ٢٠٠٠ وشكل الية فعالة للحوار الجماعى وملتقي هام للتعاون بين الصين وافريقيا, إذ أن حضور ٤٣ رئيس دولة أفريقية في المنتدى عكس اهتمام الدول الافريقية بالتواجد الصيني في افريقيا. وعلى ذات النحو كان الاجتماع الوزاري الأول للمنتدى الصيني الافريقي في بكين في أكتوبر عام ٢٠٠٠ قد شمل قضيتين وهما إعلان بكين لمنتدى التعاون الافريقي الصيني حيث تم تحديد المبادىء والاهداف وراء هذا المنتدى, وبرنامج بكين للتعاون الصيني الافريقي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية, إذ تم تحديد أهداف التعاون في عدد من المجالات تشمل التجارة والاستثمار والصناعة والغاء الديون والسياحة

---

١ سمير قط, "الاستراتيجية الصينية تجاه افريقيا بعد الحرب الباردة: قطاع النفط نموذجا, **رسالة ماجستير**, (بسكرة: قسم العلوم السياسية, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد خيضر, ٢٠٠٨), ص ص ١٠٩ – ١١٢.

٢ ابتسام محمد العامري, "الدور الصيني في افريقيا: دراسة في دبلوماسية القوة الناعمة", في **مجلة المستقبل العربي**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, العدد ٤٦٦, ديسمبر ٢٠١٧), ص ١٢٧.

٣ سمير قط, **مرجع سبق ذكره**, ص ص ١١٥ – ١١٦.

والزراعة والموارد الطبيعية والصحة والتكنولوجية وكذلك التعليم. ووفق اعلان بكين يقوم هذا التعاون على المساواة والمصلحة المتبادلة, في حين أن الأهداف الرئيسية للمنتدى هى السلام والتنمية, وقد ركز الإعلان على التاريخ الطويل للعلاقات الافريقية الصينية وإلى موقع الصين وافريقيا كحلفاء استراتيجيين ضمن نظام عالمى غير عادل, يعرف بالشمال المتقدم والجنوب المتخلف, حيث نادى الاعلان بخلق نظام جديد اقتصادى وسياسي عادل.(١)

وعلى ذات النحو, في عام ٢٠٠٣ كانت قد أعلنت الصين الغاء ديون لحوالي ٣١ دولة من دول القارة الافريقية, وقدرت هذه الديون بما يقارب ١,٣ مليار دولار, وفي عام ٢٠٠٤ زاد الاستهلاك الصيني بكثافة من النفط, مما ترتب على ذلك وأن أصبحت القارة الافريقية أرضاً مرغوب فيها بشدة من الجميع وخاصة الصين, وهو ما عزز بطبيعة الحال عملية الشراكة الصينية الافريقية.(٢)

ثانيًا: الاستثمار والمبادلات التجارية:

أما على مستوى الاستثمار والمبادلات التجارية بين الجانبين فتعتبر الصين القارة الافريقية أفضل وجهة لتوظيف فوائضها المالية إذ يتحقق الاستثمار فيها فوائد عديدة أبرزها عولمة الشركات الصينية الكبرى التي تحظى بدعم الحكومة الصينية أى أنها لا ترفض العولمة بل تتعامل معها وفق شروطها لا وفق شروط الاخرين, ويدعم الرئيس الصيني السابق (هوجنتاو) هذا الاتجاه بقوله "إن العولمة تشكل محوراً أولياً للاقتصاد الصيني, وأفريقيا بشكل خاص موضعا مشجعا لاستثمار الشركات الصينية.(٣)

هذا وتشمل الشراكة بين الطرفين في استثمارات الصين في القارة الأفريقية إلى مناطق تفتقد الأمن مما يجعلها عرضة لكثير من المخاطر, وبالتالي هذا ما يميز المشاريع الصينية عن غيرها من خلال انخفاض تكلفة المشاريع, كما أنها تركز على موارد الطاقة في قطاع الخدمات خاصة البناء والنقل والتصنيع في القطاعات التي تتطلب مهارة عالية وكثيفة الاستخدام لرأس المال في الدول الافريقية الفقيرة هدفها التضامن مع الشعوب الافريقية.(٤)

كذلك الحال أسهمت الاتفاقيات التجارية التي عقدتها الصين مع ٤١ دولة افريقية عام ٢٠٠٥, وتأسيس منتدى التعاون الافريقي الصيني عام ٢٠٠٠ إلى حفز التجارة بين الجانبين والتى

---

١ ريمة كاية, "العلاقات الامريكية الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة", **رسالة ماجستير**, (باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة الحاج لخضر, ٢٠١١), ص ٣٣.

٢ الوسط البحرينية, "التبادل التجاري بين الصين والدول العربية", المنامة, صحيفة الوسط البحرينية, العدد ٢٩٥٠, بتاريخ ٢٠١٠/١٠/٤. على الرابط التالي:

http://www.alwasatnews.com/news/482070.html

٣ سمير قط, **مرجع سبق ذكره**, ص ٧٢.

٤ ابتسام محمد العامري, **مرجع سبق ذكره**, ص ١٣٠.

لم تقتصر على منطقة معينة في القارة دون سواها وإنما شملت كل البلدان الافريقية, فضلاً عن الخطوات الصينية بفتح أسواقها أمام الصادرات الافريقية من أجل إصلاح الخلل في الميزان التجارى بين الطرفين, كذلك في المدة من عام ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٧ تم توقيع الصين لاتفاقيات خاصة بمنع الازدواج الضريبي مع ٤٧ دولة في افريقيا, وقيام البنك الصيني للتنمية بتمويل عمليات الاستيراد والمشاريع في افريقيا, وسماح الصين في يناير عام ٢٠٠٥ لنحو ٢٧ دولة افريقية بادخال صادراتها إلى السوق الصينية بلا جمارك في إطار اعتماد قائمة متبادلة من ١٩٠ سلعة لإعفائها من الجمارك بين الجانبين.[١]

ثالثًا: فتح الأسواق الافريقية والبحث عن الثروات الطبيعية:

عرفت العلاقات التجارية الصينية الافريقية تطوراً كبيراً, حيث تضاعفت أكثر من عشر مرات منذ بداية القرن الحادى والعشرين, فبعد أن انتزعت الصين نصف الأسواق الافريقية منذ عام ٢٠٠٠, غدت الشريك التجارى الثاني للقارة عام ٢٠١٠, أما في عام ٢٠١٣ أصبحت الصين الشريك التجاري الأول لأفريقيا ووصل التبادل التجارى بين الجانبين في ٢٠١٣ – ٢٠١٤ إلى ٢٠٠ مليار دولار.[٢]

أما على صعيد الثروات الطبيعية وهى أحد أهم أهداف التوجهات الصينية الافريقية والشراكة معها وخصوصاً الطاقة منها, ففي عام ٢٠١٣ أصبحت الصين ثاني أكبر دولة مستوردة للنفط في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية, وتاخذ الصين قرابه ثلث حاجتها من النفط من القارة الافريقية.[٣]

المطلب الثالث: دور الشراكة الصينية الافريقية في أجندة ٢٠٦٣

يمكن أن نتناول الدور المتوقع للشراكة الصينية الأفريقية بالتطبيق على أهداف ومشاريع الأجندة الأفريقية بالتركيز على الخطة العشرية الأولي لها, مع الاخذ في الاعتبار ضرورة توضيح قمة الصين – أفريقيا ٢٠١٨ لما لها من أنعكاسات على مشاريع الأجندة في الامور التي تجمع التعاون الصيني الأفريقي, وكذلك التركيز على مشروعى شبكة السكك الحديدية المتكاملة عالية السرعة. وإسكات صوت الرصاص بحلول عام ٢٠٢٠, نظراً لكون الجانب الصيني قد أبدى رغبتة في تقديم الدعم لهما في إطار الشراكة التي تجمعه مع أفريقيا.

---

١ **المرجع السابق**, ص ١٣١.

٢ الحسن الحسناوي, "استراتيجية الوجود الصيني في افريقيا: الديناميات والانعكاسات, في **مجلة المستقبل العربي**, (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, العدد ٤٦٦, ديسمبر ٢٠١٧), ص ١١٠.

٣ **المرجع السابق**, ص ١١١.

أولًا: مشروع شبكة السكك الحديدية:

أ. أنشطة المشروع:

يوجد هناك عدد من الأنشطة التي قامت بالفعل في ضوء تنفيذ مشروع شبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة عالية السرعة, ويمكن تناولهم على النحو التالي:[1]

١. مشروع الرؤية المشتركة لأفريقيا والصين ٢٠٦٣ لشبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة عالية السرعة: عقدت سلسلة من الاجتماعات للخبراء الأفريقيين الصينيين المشتركين, لكن لا يزال الرؤية المشتركة لم تستكمل بعد.

٢. مشروع خطة العمل الخمسية المشتركة وخارطة الطريق أفريقيا – الصين بشأن التعاون في مجال السكك الحديدية (٢٠١٦ – ٢٠٢٠): يذكر أنه قد تم استكمال هذا النشاط وتوقيعه من قبل الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما, رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي, والسيد شو شاوشي الوزير الصيني, وذلك في مقر الاتحاد الأفريقي في الخامس من أكتوبر لعام ٢٠١٦. مع ملاحظة أن خطة العمل هى التعاون العام في مجال السكك الحديدية وليس مشروع شبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة عالية السرعة تحديداً.

٣. إعداد هيكل وخارطة طريق أولية لمشروع شبكة السكك الحديدة الأفريقية المتكاملة عالية السرعة: يؤخذ في الاعتبار أنه تم اكتمال إعداد هذا الهيكل وخارطة الطريق تلك.

٤. وضع هيكل ومهام ومواصفات الوظائف لوحدة تنفيذ المشروع: يؤخذ في الاعتبار أنه تم صياغة هذا الهيكل ومهامه ومواصفاته الوظيفية.

٥. إنشاء وحدة وتنفيذ المشروع: تم إنشاء وحدة وتنفيذ هذا المشروع بصفة مؤقتة في إطار وكالة التخطيط والتنسيق للنيباد في جوهانسبرج بجنوب افريقيا.

٦. إجراء دراسة جدوي شاملة عن شبكة السكك الحديدية الأفريقية المتكاملة عالية السرعة: حيث تم إعداد اختصاصات دراسة الجدوى الشاملة, هذا بجانب الدعوة إلى إبداء الاهتمام لإجراء دراسة أولية تفصيلية تعد المرحلة ١ من دراسة الجدوى الشاملة, هذا بالإضافة إلى أنه تم حشد ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي من مفوضية الاتحاد الأفريقية لوحدة تنفيذ المشروع والدراسة الأولية التفصيلية.

1 African Union, **Progress Report on the Implementation of Agenda 2063 First Ten-Year Implementation Plan**, (Addis Ababa: Ministerial Committeeon the Implementation of Agenda 2063, Strategic Policy Planning, Monitoring & Evaluation and Resource MobilizationDirectorate, African Union, May 2017), p. 13.

ب. التحديات التي تواجه المشروع:

يوجد هناك عدد من التحديات الرئيسية والمختلفة التي تعوق تنفيذ هذا المشروع, يمكن تناولهم على النحو التالي:(١)

١. عدم كفاية الموارد المالية ولاسيما فيما يتعلق بالدراسات الشاملة السابقة للجدوى للمشروع.

٢. الافتقار إلى الموظفين الفنيين المعنيين بمسائل النقل والسكك الحديدة في مفوضية الاتحاد الأفريقي.

٣. ضعف القدرات الفنية والإدراية في صناعة السكك الحديدية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

ت. التوصيات:

يشير مشروع شبكة السكك الحديدة الأفريقية المتكاملة عالية السرعة إلى عدد من التوصيات بالغة الأهمية, والتي تم طرحها لضمان نجاح المشروع كما ينبغي, ومن أبرز هذه التوصيات ما يلي:(٢)

١. ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد تسريع تفعيل وتعزيز وحدة تنفيذ المشروع وفريق التنسيق الفني.

٢. ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة توعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بشأن إيلاء الأولوية لتطوير السكك الحديدية.

٣. ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة التخطيط والتنفيذ للنيباد تعزيز جهود الموارد من أجل إجراء دراسة جدوى شاملة بما في ذلك إشراك المؤسسات المالية الإنمائية الأفريقية والدولية مثل البنك الأفريقي للتنمية, وبنك التنمية للجنوب الأفريقي, والبنك الإسلامي للتنمية, وما إلى ذلك.

٤. ينبغي على مفوضية الاتحاد الأفريقي التشاور مع وزارة التجارة الصينية وشركاء بناء السكك الحديدية الصينية فيما يتعلق بدور الصين كشريك استراتيجي/ مستثمر محتمل في تنفيذ المشروع.

٥. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة إحياء وتعزيز اتحاد السكك الحديدية الأفريقية ومؤسسات التدريب الإقليمية للسكك الحديدية لتعزيز بناء القدرات المهنية للسكك الحديدية في القارة الأفريقية.

---

١ الاتحاد الأفريقي, تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولي لأجندة ٢٠٦٣, **مرجع سبق ذكره**, نفس الصفحة.

2 African Union, Progress Report on the Implementation of Agenda 2063 First Ten-Year Implementation Plan, **Lo, Cit.**

ثانيًا: مشروع إسكات صوت الرصاص بحلول عام ٢٠٢٠:

تأتى الصين ضمن أهم الشركات الأجنبية التي تقدم مساعداتها نحو تنفيذ مشروع إسكات صوت الرصاص بحلول عام ٢٠٢٠ وفق أهداف أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣, وتتضمن هذه الشراكة أيضًا الأمم المتحدة, والاتحاد الأوروبي, وجامعة الدول العربية, والولايات المتحدة الأمريكية. على أن يتم تمويل صندوق السلم بنحو ٧% من الميزانية العادية, وتمويل الدول الأعضاء, وتمويل الشركاء السالف ذكرهم, وبالأخص الصين والاتحاد الأوروبي. أما عن الترتيبات المؤسسية لهذا المشروع فتتمثل في ركائز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن وهى مجلس السلم والأمن, والنظام القاري للإنذار المبكر, والقوة الأفريقية الجاهزة, وفريق الحكماء, والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الاليات الافريقية لمنع النزاعات وإداراتها وتسويتها, وصندوق السلم.[١]

أ. أنشطة المشروع:

تتضمن أنشطة مشروع إسكات صوت الرصاص بحلول عام ٢٠٢٠ كأحد أهم مشاريع أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣, على خريطة الطريق الرئيسية لإسكات صوت الرصاص, هذا بالإضافة أيضًا إلى خريطة أخرى تدعى خريطة الطريق المنظومة الأفريقية للسلم والأمن.[٢]

ب. التحديات التي تواجه هذا المشروع:

يوجد هناك عدد من التحديات الرئيسية التي تعوق تنفيذ هذا المشروع, يمكن تناولهم على النحو التالي:[٣]

١. التمويل:

إن مسألة التمويل تعد مسألة بالغة الأهمية نظراً لكون عملية إسكات صوت البنادق تحتوى على عدة أمور معقدة ومتشابكة تستدعى توافر الأموال الهائلة.

٢. نقص القدرة, ومشكلة الإرادة السياسية:

إذ أن عملية إسكات صوت الرصاص تتطلب قدرات فائقة, وهو ما يشكل تحدى كبير نحو تنفيذ هذا المشروع نظراً لعدم وصول الغالبية للقدرات المناسبة لتنفيذ مثل هذه المشاريع, هذا بالإضافة إلى أن مشكلة الإرادة السياسية قد تكون حال دون تحقيق أهداف هذا المشروع, نظراً لمعاناة الدول الأفريقية من النظم الديكتاتورية وعدم الاستقرار السياسي في كثير من دولها في الاقاليم المختلفة.

---

1 **Ibid**, p. 29.

٢ الاتحاد الأفريقي, **أجندة ٢٠٦٣: أفريقيا التي نريدها**, (اديس أبابا: الاتحاد الافريقي, الطبعة الثالثة, نسخة شعبية, يناير ٢٠١٥), ص ١٩.

3 African Union, Progress Report on the Implementation of Agenda 2063 First Ten-Year Implementation Plan, **Lo, Cit.**

ت. التوصيات:

يشير مشروع إسكات صوت الرصاص بحلول ٢٠٢٠ إلى عدد من التوصيات الهامة, والتي تم طرحها لضمان نجاح المشروع كما ينبغي, ومن أبرز هذه التوصيات ما يشير إلى تنفيذ مقرر كيجالي المتعلق بالتمويل, هذا بجانب تعزيز قدرات الإدارة, بالإضافة إلى التركيز على تنفيذ المقررات.[١]

ثالثًا: قمة الصين – أفريقيا ٢٠١٨:

أ. خلفية القمة:

عقدت قمة الصين – أفريقيا Forum on China – Africa Cooperation "فوكاك" بالعاصمة الصينية بكين خلال يومي الثالث والرابع من سبتمبر لعام ٢٠١٨ تحت شعار الصين وأفريقيا: نحو مجتمع أقوى يتمتع بمستقبل مشترك من خلال التعاون المربح للجانبين. إذ تعد القمة المنصة الرسمية للتعاون بين الصين والقارة الأفريقية. حيث شارك في المنتدي قادة أكثر من ٢٠ دولة من دول القارة السمراء بالإضافة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.[٢]

ويجدر الإشارة إلى أن المحوران الأساسيان لأجندة هذه القمة كانا "مبادرة الحزام والطريق", و"دعم وتنمية الصناعات الأفريقية", وفيما يتعلق بالمحور الأول وهو مبادرة الحزام والطريق فيتضح أن الصين تسعي إلى دعم الاستثمار في البنية التحتية على الساحل الشرقي لأفريقيا على وجه الخصوص, بالنظر إلى أنه "الجزء البحري" من طريق الحرير. وهنا يشمل التعاون دول تنزانيا وإثيوبيا وجيبوتي وكينيا ومصر, نظراً لوجود قناة السويس. أما المحور الثاني لأجندة قمة الصين – أفريقيا ٢٠١٨ والمتعلقة بدعم وتنمية الصناعات الأفريقية, فيتبين أن بكين قد تعهدت ببناء وتطوير مناطق صناعية في القارة الأفريقية وتقديم الدعم المالى من خلال قروض عبر صندوق "الصين – أفريقيا للتعاون الصناعي".[٣]

ب. أهم محاور كلمة الصين في القمة:

تعهدت الصين في أفتتاح القمة بتوفير تمويل يصل إلى ٦٠ مليار دولار للدول الأفريقية, بالإضافة إلى إلغاء جزء من الديون للدول الأكثر فقراً داخل القارة السمراء, وأشارت الصين خلال القمة على لسان رئيسها شي جين بينج, أن التمويل الجديد يشمل ١٥ مليار دولار في صورة مساعدات وقروض بدون فائدة وقروضاً ميسرة وخطا ائتمانياً بقيمة ٢٠ مليار دولار وصندوقاً خاصاً

---

1 **Idem**.

٢ الهيئة العامة للاستعلامات, "افتتاح قمة بكين ٢٠١٨ لمنتدى التعاون الصين – أفريقيا بمشاركة الرئيس السيسي", القاهرة, الهيئة العامة للاستعلامات, الإثنين ٣ سبتمبر ٢٠١٨. على الرابط:
http://sis.gov.eg/Story/174491/

٣ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

للتنمية الصينية الأفريقية بعشرة مليارات دولار وصندوقاً خاصاً للوارادات من أفريقيا بخمسة مليارات دولار. كما أكد الرئيس الصيني على الشركات الصينية ستتلقي تشجيعاً على الاستثمار في أفريقيا بما لا يقل عن ١٠ مليارات دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة. ووعد شي الدول الأفريقية بأن تؤسس الصين صندوقاً للسلام والأمن ومنتدى مرتبط بذلك مع مواصلة المساعدات العسكرية المجانية للاتحاد الأفريقي.[١]

كذلك تعهدت الصين بتوفير ١٢٦ مليار دولار بهدف إتاحة المزيد من الموارد والمنشات لأفريقيا والتوسع في الأسواق المشتركة والعالمية. كما أكدت الصين على ضرورة توسيع الحوار والتنسيق السياسي على كافة المستويات وتعزيز الفهم والدعم المتبادل في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والهموم الكبرى للجانب الاخر, وتكثيف التنسيق والتعاون في القضايا الدولية والإقليمية الهامة, بما يصون المصلحة المشتركة للصين وأفريقيا والدول النامية, كذلك الحال أشارت الصين إلى أنها ستقدم مساهمات جديدة وأكبر لأفريقيا في مكافحة الفقر والتنمية والتوظيف وزيادة الإيرادات, فضلاً عن توسيع تبادل الأفراد في قطاعات الثقافة والفن والتعليم والرياضة والمراكز الفكرية ووسائل الإعلام والمرأة والشباب, وتثبيت الروابط الوجدانية بين شعوب الجانبين الصيني والأفريقي.[٢]

أما على مستوي مبادرة إسكات صوت البنادق في أفريقيا كأحد أهم مشاريع أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣, فقد أكدت الصين خلال هذه القمة على دعم بلاد القارة الأفريقية نحو تنفيذ هذه المبادرة, حيث أكد الرئيس الصيني خلال القمة على حرص الصين نحو القيام بدور بناء لتعزيز ودعم السلام والاستقرار في القارة الأفريقية ومساعدة الدول الأفريقية لرفع قدرتها الذاتية على الحفاظ على السلام والاستقرار.[٣]

وفي مجال التنمية الخضراء, قررت الصين تنفيذ ٥٠ مشروعاً لأفريقيا للتنمية الخضراء وحماية البيئة الإيكولوجية, مع إعطاء الأولوية لتعزيز التواصل والتعاون في مواجهة التغير المناخي والتعاون البحري ومكافحة التصحر وحماية الحيوانات والنباتات البرية, ودفع بناء المركز الصيني الأفريقي للتعاون البيئي, وتعزيز التواصل والحوار حول السياسة البيئية والبحوث المشتركة للقضايا البيئية, وتنفيذ البرنامج الصيني الأفريقي للسفير الأخضر لتكوين الكفاءات المتخصصة لأفريقيا في مجالات إدارة حماية البيئة ومكافحة التلوث والاقتصاد الأخضر وغيرها, وإقامة المركز الصيني

---

١ أحمد ماهر, "الصين وأفريقيا نحو صداقة شاملة ومصير مشترك: قراءة في نتائج قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي", **المجلة**, لندن, الشركة السعودية للأبحاث والنشر, ٧ سبتمبر ٢٠١٨. على الرابط التالي:
https://arb.majalla.com/node/

٢ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

٣ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

الأفريقي للخيزران, ومساعدة أفريقيا على تطوير قطاع الخيزران والكرمة, والتعاون في الدعاية والتوعية بشأن حماية البيئة.[١]

أما عن مجال بناء القدرات, فقد قررت الصين خلال القمة تعزيز التواصل مع القارة الأفريقية بشأن الخبرات الإنمائية, ودعم التعاون في مجال تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية, وإقامة ١٠ ورشات في أفريقيا لتوفير التدريبات المهنية والحرفية للشباب الأفارقة, ودعم المركز الصيني الأفريقي لتعاون الإبداع الرامي لدفع تعاون الإبداع وريادة الأعمال بين الشباب, وتنفيذ مشروع قائد سرب الطيور لتدريب ١٠٠٠ نخبة أفريقية, وتقديم ٥٠ ألف منحة دراسية حكومية لأبناء القارة و٥٠ ألف فرصة للمشاركة في الدورات الدراسية والندوات, ودعوة ٢٠٠٠ شاب أفريقي لزيارة الصين.[٢]

وعلى ذات النحو, وفي مجال الصحة, أوضح الرئيس الصيني خلال هذه القمة أن بلاده قد قررت تطوير ٥٠ مشروعاً في إطار المساعدات الطبية لأفريقيا, مع إعطاء الأولوية لبناء المشاريع الكبرى مثل مقر المركز الأفريقي لمكافحة الأوبئة ومستشفي الصداقة الصينية الأفريقية, وإجراء التواصل بشأن الصحة العامة والتعاون في تبادل المعلومات, وتنفيذ مشاريع التعاون الصيني الأفريقي في مكافحة الأوبئة, بما فيها الأمراض المعدية الجديدة والمتجددة ومرض البلهارسيا ومرض نقص المناعة/الإيدز والملاريا, وتكوين المزيد من الأطباء المتخصصين لأفريقيا والاستمرار في إرسال الفرق الطبية إلى أفريقيا وتحسين أدائها, ومواصلة الجولات الطبية, بما فيها "رحلة النور", و "رحلة الحب" و "رحلة الابتسام", وتنفيذ مشروع القلوب المتلاحمة للنساء والأطفال والفئات المستضعفة.[٣]

وفي ذات السياق, وعلى صعيد دعم العلاقات الشعبية مع الدول الأفريقية, قررت الصين تأسيس المعهد الصيني للدراسات الأفريقية لتعميق التبادل الحضاري مع الجانب الأفريقي, وإقامة النسخة المعززة من البرنامج الصيني الأفريقي للتواصل والبحوث المشتركة, وتنفيذ ٥٠ مشروعا ثقافياً ورياضياً وسياحياً ودعم انضمام الدول الأفريقية إلى روابط طريق الحرب الدولية للمسارح والمتاحف ومهرجانات الفنون, وإنشاء شبكة التعاون الصيني الأفريقي لوسائل الاعلام, ومواصلة الدفع بفتح الجانبين مراكز الثقافة في الجانب الاخر, ودعم المؤسسات التعليمية الأفريقية التي تستوفي الشروط لاستحداث معاهد كونفوشيوس, ودعم المزيد من الدول الأفريقية لتصبح المقاصد السياحية للوفود السياحية للمواطنيين الصينيين.[٤]

---

١ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

٢ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

٣ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

٤ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

ت. إعلان بكين ٢٠١٨:

اعتمد "إعلان بكين – نحو مجتمع صيني افريقي أقوي ذي مستقبل مشترك" و "خطة عمل بكين لمنتدي فوكاك ٢٠١٩ – ٢٠٢١" خلال اجتماع مائدة مستديرة على مرحلتين برئاسة شي جين بينج الرئيس الصيني وسيريل رامافوزا الرئيس الجنوب أفريقي المشارك في المنتدي, وتضمن إعلان بكين ما يلي:[١]

١. **اتفاق الصين وأفريقيا على العمل معاً من أجل بناء مجتمع مصير مشترك أقوي, وتعزيز الحوار الجماعي وتعزيز الصداقة التقليدية وتعميق التعاون العملي والعمل معا نحو بناء مجتمع مصير مشترك أقوى بين الصين وأفريقيا, حيث ينظر لأفريقيا من قبل الصين على أنها شريك هام في مبادرة الحزام والطريق.**
٢. **أكد الاعلان على أن التعاون الصيني الأفريقي في إطار المبادرة سيولد المزيد من الموارد والسبل وسيوسع السوق والمجال أمام التنمية الأفريقية وسيوسع افاق التنمية بالقارة. وبحسب الإعلان, تدعم أفريقيا استضافة الصين لمنتدي الحزام والطريق الثاني للتعاون الدولي في عام ٢٠١٩. وكذلك أشار إلى أن الصين والدول الأفريقية تشيد بدور المنتدي خلال ال ١٨ عاماً الماضية لتعزيز العلاقات الصينية الأفريقية.**
٣. **تعهدت الصين في الإعلان بمواصلة تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الأفريقية في التمسك بمبدأ الإخلاص والنتائج الحقيقية والتقارب وحسن النية ومبدأ التمسك بالعدالة في حين السعي إلى تحقيق مصالح مشتركة كما اكد الاعلان على ترحيب الصين بفتح مكتب تمثيلي للاتحاد الأفريقي في بكين.**
٤. **وأكدت الدول الأفريقية الأعضاء بالمنتدي التزامها بمبدأ صين واحدة وأعربت عن دعمها لإعادة توحيد الصين وجهود الصين في حل النزاعات الإقليمية والبحرية سلميا عبر المناقشات والمشاورات والمفاوضات الودية.**
٥. **أما عن التعاون في مكافحة الفساد, فقد رحبت الصين والدول الأفريقية بإطلاق عام مكافحة الفساد الأفريقي وتعهدتا باستغلال الفرصة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بشكل مشترك.[٢]**
٦. **وأكد أيضًا الإعلان على مبدأ التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والربح للجميع, والمساعدة في تعزيز قدرات الانتاج الأفريقية في القطاع الثانوي وقطاع الخدمات وتعزيز**

---

1 وكالة انباء شينخوا, "شيء يلتقي الصحافة في ختام قمة بكين لمنتدى التعاون الصيني الأفريقي", بكين, وكالة انباء شينخوا, ٥ سبتمبر ٢٠١٨. على الرابط التالي:
http://arabic.news.cn/2018-09/05/c_137444962.htm

٢ **المرجع السابق**, نفس الصفحة.

تحول وتحديث التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والقارة الأفريقية مع التركيز على تحسين النمو المدفوع داخليا في أفريقيا لتقليل الاعتماد على تصدير المواد الخام.

٧. وشدد الإعلان على أن الصين ستقدم المساعدة والدعم للتنمية الأفريقية بدون ربطها بشروط سياسية. وأشار إلى أن الصين وأفريقيا تدعمان بقوة التعددية وتعارضان كافة اشكال الأحادية والحمائية.

٨. وأشار الإعلان أيضًا إلى أن الصين تدعم إحراز تقدم مبكر في تطوير منطقة التجارة بالقارة السمراء وسوق النقل الجوي الأفريقي الموحد. وحث الدول المتقدمة على احترام تعهداتها الرسمية بتقديم مساعدات تنموية للدول النامية, خاصة الأفريقية, في الوقت الملائم وبشكل كامل.

٩. تتعهد الصين بدعم الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي في جهودها لحل المشكلات الأفريقية على الطريقة الأفريقية بشكل مستقل ومواصلة القيام بدور بناء, في ضوء حاجة القارة الأفريقية, في تقديم المساعي الحميدة والوساطة في القضايا الأفريقية الساخنة.

١٠. أما عن مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة, دعا الإعلان الدول المتقدمة إلى احترام تعهداتها في وقت مبكر ودعم الدول الأفريقية من خلال التمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات. هذا بالإضافة إلى التعاون ضرورة التعاون الصيني الأفريقي لمكافحة الاتجار غير المشروع في الحياة البرية.

١١. واختتم إعلان بكين بترحيب الصين وأفريقيا بالسنغال في الرئاسة المشتركة لمنتدى فوكاك المقبل, إذ يعقد المؤتمر الوزاري الثامن للمنتدى في السنغال في عام ٢٠٢١.

خاتمة:

نستخلص أن جذور وطبيعية الشراكة الصينية الأفريقية تلعب دوراً هام في تنفيذ مشاريع أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣, وخاصة فيما يخص الخطة العشرية الأولي لهذه الأجندة, حيث أن التعاون بين الصين وأفريقيا يؤفر مصالح مختلفة للجانبين إذ أن الصين تريد تصريف منتجاتها في سوق لابد وأن يتسم بالاستقرار ويتمتع ببنية تحتية جيدة, كما أن أفريقيا حتى وأن أغلب مشاريعها معتمدة على ذاتها إلا أنها تحتاج ولو بشكل جزئي للدعم والتعاون لتحقيق أهداف ومشاريع أجندتها, وهو ما أفضي في الاخير إلى التعاون في مشروعين بالغى الأهمية وهما مشروع شبكة السكك الحديدية, ومشروع إسكات صوت الرصاص بحلول عام ٢٠٢٠.

وبالتالي كان التعاون مهما ومثمراً في ظل الدفع بأهمية الشراكة بين الصين والقارة الأفريقية والذي بُني على تاريخ واستحداث اليات لتحقيق مصالح مشتركة معاً, ومن ثم استمرت الشراكة الصينية الأفريقية على نحو يفضي الان إلى ضرورة إعطاء أجندة الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ وبخاصة الخطة العشرية الأولي أولوية قصوي.